مجتمع

قطع الأشجار في الأمازون يسجّل رقماً قياسياً جديداً

أُزيل 1012 كيلومتراً مربّعاً، أي ما يعادل نحو 140 ألف ملعب كرة قدم، من الأشجار في غابة الأمازون في إبريل/ نيسان الماضي، وهو ما يعادل تقريباً ضعفَي المساحة التي أُزيلت في الشهر نفسه من العام الماضي، ما يمثّل رقماً قياسياً جديداً لمثل هذا الشهر ويضع الغابة تحت «ضغط كبير» بحسب ما أفاد مدافعون عن البيئة. ورأى متخصصون أنّ بيانات الأقمار الصناعية التي أُرسلت أخيراً تنذر بخطر كبير، لا سيّما أنّها لا تشمل الشهر بأكمله كما بيانات العام الماضي التي تشير إلى 580 كيلومتراً مربعاً. (فرانس برس)

5 وفيات بالتهاب الكبد الغامض بين الأطفال الأميركيين

أعلن المركز الأميركي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (سي دي سي) أنّه يمضي في تحقيقاته الخاصة بالإصابات الغامضة بالتهاب الكبد الحاد لدى 109 أطفال في البلاد، أسفرت بحسب آخر البيانات عن خمس وفيات. وأوضح المركز أنّ الحالات في الولايات المتحدة الأميركية رُصدت في 25 ولاية ومنطقة، علماً أنّ معدّل أعمار الأطفال المصابين يبلغ عامَين فقط. ويثير كذلك التهاب الكبد الحاد الذي رُصد أخيراً، مخاوف في أوروبا حيث سُجّلت حالات، فيما ينكبّ علماء من كلّ العالم على البحث عن أسبابه. (فرانس برس)

طالبان: البرقع مجدداً

عاد البرقع ليُفرَض من جديد في أفغانستان، فيما نُصحَت النساء بملازمة بيوتهنّ. وإصدار أمر كهذا كان مجرّد مسألة وقت بالنسبة إلى مراقبين توقّعوا ذلك منذ سيطرة حركة طالبان على البلاد مجدداً في أغسطس/ آب 2021. وأمس السبت، أمر القائد الأعلى لأفغانستان وحركة طالبان، الملا هبة الله أخوند زاده النساء بارتداء البرقع في الأماكن العامة، وهو ما يُعَدّ واحداً من أكثر القيود صرامة التي تُفرض على الأفغانيات منذ إمساك الحركة المتطرّفة بالحكم قبل نحو تسعة أشهر. يُذكر أنّ القرار أتى بعدما كانت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد أشارت قبل أيام إلى أنّها في صدد إصدار مرسوم مهمّ بشأن حجاب المرأة في أفغانستان. وقد نصّ المرسوم الصادر عن أخوند زاده، الذي نشرته سلطات حركة طالبان في كابول، على أنّه «ينبغي لهنّ (النساء) وضع التشادري (البرقع) تماشياً مع التقاليد». وبحسب ما فصّل المرسوم، فإنّه يجب على النساء «تغطية وجوههنّ مع استثناء العينَين، وفقاً لما تنصّ عليه أحكام الشريعة، عندما يلتقينَ رجالاً من غير المحارم». أضاف المرسوم نفسه أنّ «من المفضّل أن تلازم النساء المنزل» إذا لم يستوجب الخروجَ وضعٌ ملحّ، وفي حال غياب المحرم، مع العلم أنّ طالبان فرضت قيوداً مماثلة على النساء في فترة حكمها الأولى بين عامَي 1996 و2001. وقد حذّر المرسوم من أنّ مسلّحي «طالبان» سيرصدون منازل النساء اللواتي يخالفنَ الأمر.

(العربي الجديد، فرانس برس)

(وكيل كوهسار/ فرانس برس)

ضدّ بيع أحلام العمل في تونس

تونس ـ **مريم الناصري**

يعمل عبد الرحمن يحيى (35 سنة) منذ سبع سنوات نادلاً في أحد مقاهي المدينة القديمة بتونس العاصمة. لم يعلم أنّ فترة بطالته ستطول أكثر من 11 سنة منذ أن أنهى تخصصه الجامعي في اللغة العربية، وألا يستطيع حتى اليوم الالتحاق بسلك المعلمين في القطاع العام أو الخاص. يشرح في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّه مارس حرفاً ومهناً يومية عدة بأمل أن يلتحق بوظيفة عمومية في حال شارك في الانتدابات، ووضعه لا يختلف فعلياً عن آلاف من خريجي التعليم العالي الذين تجاوزت فترة بطالتهم عشر سنوات. ورغم تواصل تحركاتهم الاحتجاجية منذ سنوات لم يستطيعوا الحصول على وظائف وأعمال، علماً أن انتدابات الوظائف العامة مجمّدة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

يوضح الناطق الرسمي باسم التنسيقية الوطنية للانتداب حقي، حسام سعيدية، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ « العاطلين عن العمل ممن فاقت بطالتهم عشر سنوات ينفذون منذ أكثر من خمسة أشهر تحركات احتجاجية في مناطق عدة، والتي زادت بعد تراجع الرئيس قيس سعيد عن تطبيق القانون رقم 38 المتعلّق بتشغيل من تجاوزت فترة بطالتهم عشر سنوات، علماً أن تاريخ هذا القانون يعود إلى أغسطس/ آب 2020. كذلك، لم يوضع قيد التنفيذ نص القانون الخاص بإنشاء منصة إلكترونية لإعداد ملفات طالبي العمل بحسب العمر وسنوات البطالة والاختصاص». يضيف: «أعلن منذ سنتين رصد 10 آلاف خطة انتداب جديدة، من دون أن تنطلق حتى الآن عملية قبول الملفات أو فتح أي مناظرات وانتدابات.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، صرّح الرئيس سعيد أنّ «القانون وضع كأداة للحكم واحتواء الغضب وبيع الأحلام وليس للتنفيذ، بدليل عدم وضع ترتيبات لجعله يبصر النور»، ما دفع بعشرات من العاطلين عن العمل، لا سيما أصحاب الشهادات العليا، إلى تنفيذ وقفات احتجاجية أمام مكاتب التشغيل وإدارات المناطق ومقر رئاسة الحكومة، في حين منعوا من الاحتجاج أمام قصر رئاسة الجمهورية. ويستمرّ غالبيتهم في الاعتصام أمام مقار الولايات للضغط على الدولة من أجل فتح باب الانتدابات مجدداً.

ورغم أن وزارة التشغيل أنشأت منصة إلكترونية تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، للسماح بتواصل المؤسسات والشركات مع طالبي الشغل، لكنها لم تطلق عملها، ما أجّج احتجاج العاطلين عن العمل الذين يعتبرون أنّ غالبية التصريحات أو القرارات ليست إلا وعوداً فضفاضة تتكرر لامتصاص غضب الشارع، وتجنب وضع حلول أو فتح باب حوار مع الشبان ومصارحتهم بحقيقة عدم القدرة على زيادة الانتدابات، علماً أنّ ميزانية الأجور تبلغ 20,345 مليون دينار (6,8 ملايين دولار) تعادل نسبة 59 في المئة من موارد ميزانية الدولة وفق وزارة المالية. وسبق أن صرّحت الحكومات المتعاقبة أنّ الانتدابات ستحصر في القطاعات ذات الأولوية.

وطالب منتمون إلى التنسيقية الوطنية للانتداب حقي بالانتداب المباشر في القطاع العمومي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و55 عاماً، ولم يعملوا بعد أكثر من 10 سنوات من تخرجهم، في إجراء يهدف إلى منحهم ترتيباً تفاضلياً من خلال الأخذ في الاعتبار سن المتخرّج وسنة التخرّج.

ويقول نوفل بن محمّد (34 عاماً)، أحد متخرجي التعليم العالي الذين يعانون البطالة منذ 10 سنوات، لـ«العربي الجديد» إن «آلاف العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا توقعوا حلّ أزمة البطالة خلال السنوات العشر الماضية، أي في سنوات ما بعد الثورة، عبر انتداب العاطلين عن العمل على دفعات بحسب السن وسنة التخرّج. لكن أغرقت المؤسسات والقطاعات العامة بانتدابات عشوائية لغايات سياسية، وأخرى شملت آلاف الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم شروط السن وعدد سنوات التخرّج وغيرها في إدارات عامة كثيرة». يضيف: «توقعنا مرات تثبيت وفتح تحقيقات في كل الانتدابات التي حصلت خلال الأعوام الأخيرة، لكن ذلك لم يحصل».

ويخبر سعيدية أنّ «الدولة تتحجج في كلّ مرّة بالأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، وعدم القدرة على أجور إضافية. لكنها تتجاهل تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي لخلق فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل. وهناك اختصاصات عدة لا حلّ فيها سوى العمل في القطاع العمومي على غرار قطاع التدريس».

الاحتجاجات مستمرة

يفيد الناطق الرسمي باسم التنسيقية الوطنية للانتداب حقي حسام سعيدي «العربي الجديد» بأنّ «الاحتجاجات سوف تستمر دورياً في مناطق عدّة للمطالبة بحقّ العمل والانتداب لشغل وظائف في القطاع العام، وإلغاء العقود الهشة والانتدابات الموقتة، لا سيّما أنّ بعض العاملين بعقود وقتية لا يحصلون على أجورهم بصفة منتظمة».

متابعة

ما زالت القضية الأبرز في الولايات المتحدة اليوم التسريب الذي نشره موقع بوليتيكو الإخباري والذي يكشف أنّ المحكمة الدستورية العليا تتّجه إلى إلغاء قرار يسمح بالإجهاض ويعود إلى عام 1973 ويسمح بالإجهاض، علماً أنّه حقّ دستوري اساسي لملايين الاميركيات

إجهاض الأميركيات

حق دستوري مهدد وسط جدال ومخاوف

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

في حادثة نادرة، سُرّبت، الإثنين الماضي، مسوّدة رأي كتبها قاضي المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة الأميركية، صامويل أليتو، تظهر استعداد المحكمة التي تسيطر عليها أغلبية من القضاة المحافظين (سبعة عُيّنوا من قبل رؤساء جمهوريين وثلاثة ديمقراطيين) للتراجع عن القرار الصادر في عام 1973 في القضية المعروفة باسم «رو ضد وِيد»، والذي منح النساء الحقّ في البتّ في الشؤون المتعلقة بأجسادهنّ وكفّل لهنّ الحماية القانونية في حال الإجهاض. وسمح القرار آنذاك للكوادر الطبية بتقديم المساعدة وإجراء عمليات الإجهاض للنساء اللواتي يرغبن في ذلك، حتى الأسابيع المتراوحة ما بين 22 و24 من الحمل، أي طالما الجنين غير قادر على البقاء حياً في خارج الرحم، من دون أن يؤدّي ذلك إلى تجريم تلك الكوادر الطبية والصحية، مثلما كان يحدث قبل ذلك. وبحسب القرار نفسه، لم تعد النساء مضطرات إلى تعليل قراراهنّ في السياق، في العقود الخمسة التي تلت صدور القرار، فرضت عشرات الولايات الأميركية عراقيل وسنّت قوانين مختلفة من شأنها الحدّ من قدرة النساء على ممارسة حقّهن في هذا الإطار، الأمر الذي زاد الأمور تعقيداً فيما بقي هذا الحقّ نظرياً مكفولاً بحسب قرار المحكمة الدستورية. من هنا، فإنّ التراجع عن القرار سيوف يترك الحقّ في الإجهاض في يد الولايات المختلفة، ويعيد نساء كثيرات إلى «دوامة القتال» من أجل حقّ أساسي يتعلّق بتقرير مصيرهنّ، ويعيد كذلك المدافعين عن ذلك الحق والحقوق ذات الصلة إلى نقطة البداية أو بالقرب منها. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الرسمي في يونيو/ حزيران المقبل. وفي حال لم يتراجع أيّ من القضاة التسعة عن موقفه، علماً أن تسريبات تشير إلى أنّ خمسة يؤيّدون تغيير الحكم الصادر في قضية «رو ضد وِيد» فيما يعارض الأربعة الآخرون، فإنّ تبعات ذلك سوف تظهر في مجالات عدّة، من بينها الصحة الإنجابية، حتى في خارج الولايات المتحدة الأميركية. أمّا في الداخل فالتبعات سوف تطاول خصوصاً النساء الفقيرات.

وبحسب مسوّدة الرأي المسرّبة التي نشرها موقع بوليتيكو الإخباري الأميركي، والتي جاءت في 98 صفحة، يشير أليتو إلى أنّ القرار حول قضية الإجهاض يجب أن «يعود إلى ممثلي الشعب المنتخبين». ويبدو أنّ المحكمة سوف تعطي الولايات بشكل منفرد إمكانية حظر الإجهاض أو السماح به. وقد عمل مشرعون في ولايات كثيرة، خصوصاً تلك التي يحكمها الجمهوريون، في العقود الخمسة الماضية، على الحدّ من قدرة النساء على الحصول على المساعدة الطبية اللازمة لإنهاء الحمل، وكذلك على الخدمات الإنجابية المتعلقة بمنع الحمل في حال رغبن في الأمر، وذلك من خلال خطوات تلتفّ على قرار المحكمة الدستورية الصادر في عام 1973 والذي ثُبّت في قرار لاحق في عام 1992 متعلق بالخدمات الإنجابية، وإن أدّى إلى بعض التحديات والقيود.

قيود وعقبات

في هذا الإطار، أقرّت ولاية تكساس (حاكمها جمهوري) في سبتمبر/ أيلول الماضي على سبيل المثال قانوناً يحظر اللجوء إلى الإجهاض بعد ستة أسابيع من الحمل، وهي فترة لا تدرك فيها نساء كثيرات أنهنّ حوامل، وثمة ولايات أخرى سنّت تشريعات مشابهة، مثل أوكلاهوما، أو عمدت إلى حظر شبه شامل على الإجهاض، مع حالات استثنائية في حالة الاغتصاب أو تشكيل الحمل خطراً على حياة المرأة. وقد دفع ذلك في اتّجاه فتح الباب أمام مقاضاتها لعدم دستورية تشريعاتها. وهذا يعني أنّه في حال قرّرت المحكمة الدستورية إلغاء قرارها أنف الذكر، فإنّه سوف يُصار بشكل شبه فوري إلى تفعيل تشريعات تمنع و/أو تجرّم الإجهاض، مع استثناءات بسيطة، في 26 ولاية أميركية معظمها في الجنوب والوسط، الأمر الذي يحول دون حصول أكثر من 136 مليون امرأة على تلك الخدمات، بحسب معهد غوتماخر، وهو منظمة غير حكومية متخصصة في البحوث والصحة الإنجابية في الولايات المتحدة الأميركية. لكن، حتى في الظروف الراهنة، عمدت ولايات كثيرة إلى وضع عقبات في تطبيقها حقّ النساء في الإجهاض وحقّهن في اتّخاذ القرار بشأن أجسادهن، عن طريق جعل الحصول على تلك الخدمات صعباً أو شبه مستحيل. واحدة من تلك الطرق تكمن في منح ترخيص لعيادة واحدة في كلّ ولاية. وثمة ولايات ذات مساحات شاسعة والسفر في داخلها أو الوصول إلى تلك العيادات يتطلبان ساعات طويلة من التنقّل وتكاليف مادية كبيرة وتغيّباً عن العمل، الأمر الذي يجعل الحصول على تلك الخدمات صعباً أو شبه مستحيل، خصوصاً بالنسبة إلى النساء الفقيرات اللواتي لا يستطعنّ تحمّل تلك التكاليف، وهنّ في الغالب من الأقليات. كذلك فإنّ كثيرات من هؤلاء الفقيرات هنّ بلا تأمين صحي أو أنّ التأمين لا يغطّي تكاليف تلك العمليات أو الأدوية ذات الصلة.

ويشير معهد غوتماخر إلى أنّ قوانين وتشريعات وكذلك عقبات كثيرة وُضعت للتضييق على النساء، بعد تولّي الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب السلطة في البلاد. ويبيّن أنّ العام الماضي لوحده شهد سنّ 108 تشريعات وقيود على الإجهاض في 19 ولاية أميركية، أمّا مجموع تلك القيود منذ عام 1973، أي بعد إصدار المحكمة الدستورية قرارها الخاص بقضية «رو ضد وِيد»، فوصل إلى 1338 تشريعاً وتضييقاً للحؤول دون توفير الخدمات للنساء والتراخيص للأطباء حتى يتمكنوا من إجراء العمليات حتى لو كانوا قادرين على ذلك. ومن بين تلك الولايات تكساس وألاباما اللتان تُعدّان من أكثر الولايات تشدداً في وجه الإجهاض الذي يُعَدّ القيام به أمراً شبه مستحيل، كذلك ولايات ساوث داكوتا ونورث داكوتا ووِيست فرجينيا وكنتاكي وميسوري وميسيسبي وأريزونا وأوكلاهوما وميشيغان وغيرها.

المتشدّدون يضربون

ويستهدف ناشطون متشدّدون، في الغالب من المسيحيين المعارضين للإجهاض، النساء اللواتي يلجأن إلى الإجهاض، فيعمدون إلى التضييق عليهنّ وملاحقتهنّ وملاحقة عائلاتهنّ، ويهدّدون كذلك الكوادر الطبية ويهجمون على العيادات وينظاهرون أمامها، فيما يتعقّبون النساء اللواتي يتوجّهنّ إلى تلك العيادات بأبشع النعوت ويشتمونهنّ وغير ذلك من الأساليب. وفي السنوات الأخيرة، تزايد نشاط هؤلاء ورقعته والتكتيكات المستخدمة والتنسيق بينهم، مع توفّر دعم مادي ضخم يصل إلى ملايين الدولارات يوفّرها متطرّفون متدينون أغنياء معارضون لممارسة المرأة حقّها في إنهاء الحمل، وقد يأتي ذلك أيضاً بأموال دافعي الضرائب. وينشط هؤلاء خصوصاً ضدّ النساء الفقيرات اللواتي يقصدنّ عيادات تقدّم خدماتها مجاناً أو بتكلفة منخفضة. وتُستخدم تكتيكات مختلفة، من بينها تشييد مراكز تدّعي أنّها تقدّم خدمات إنجابية مجانية، وبمجرّد أن تصل امرأة ما إلى واحد منها، تجد نفسها محاصرة بجيش من المتشدّدين الذين يحاولون بطرق شتى ترهيبها ومنعها من الإجهاض. وفي هذا الإطار، يشير تقرير لمركز إيكوتي فورورود، وهو مركز بحثي مستقلّ حول حقوق الإنسان والحقوق الإنجابية في الولايات المتحدة الأميركية، إلى أنّ عدد مراكز مكافحة الإجهاض في البلاد صار يفوق عدد تلك التي تقدّم خدمات إنجابية أو استشارية مستقلة وكذلك عدد عيادات الإجهاض التي أُجبرت بشكل منهجي على الإغلاق في ولايات كثيرة بعد التضييق عليها وعلى العاملين فيها وتقليص مواردها. وبحسب تقرير المركز نفسه، فإنّ ثمّة أكثر من 2500 مركز لمكافحة الإجهاض في الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يعني ثلاثة مراكز في مقابل مركز واحد لتقديم خدمات الإجهاض. ولزيادة الطين بلّة، بدأ مشرّعون في عدد من الولايات الأميركية العمل على تشريعات تذهب إلى أبعد من تجريم الإجهاض أو تحريمه في تلك الولايات، إذ يستهدفون النساء اللواتي يقصدنّ ولايات أخرى تسمح بالإجهاض، مثل نيويورك، للخضوع بشكل قانوني.

المحكمة الدستورية العليا مطالبة بالإبقاء على حقّ الإجهاض مكفولاً (إيريك كالارك/ Getty)

136,000,000

هذا هو عدد الأميركيات، على أقلّ تقدير، اللواتي سوف يتضرّرن من إلغاء المحكمة العليا قرار عام 1973

«الأيسكريم» رزق الغزيين في فصل الصيف

يلجأ الكثير من الغزيين إلى صناعة وبيع الأيسكريم كونها مصدر رزق جيد لهم خلال فصل الصيف في ظل ارتفاع نسبة البطالة

غزة ـ **امجد ياغي**

تكثر مشاريع صناعة الأيسكريم (المثلجات) في قطاع غزة على الرغم من ساعات الانقطاع الطويلة في التيار الكهربائي والحصار الإسرائيلي على مدى السنوات الـ 15 الماضية. وعادة ما يلجأ العاطلون عن العمل إلى صناعة وبيع الأيسكريم خلال فصل الصيف والأعياد، لتُباع في مختلف الشوارع، وخصوصاً في الأماكن الأكثر ازدحاماً وعلى مقربة من المطاعم والمتنزهات وشاطئ البحر. وتعدّ صناعة وبيع الأيسكريم مصدر رزق بالنسبة للغزيين. وعلى الرغم من انقطاع التيار الكهربائي، ابتكر هؤلاء وسائل للتبريد وبكلفة مقبولة. وكثيراً ما يستخدمون الحليب الذي يحصلون عليه من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وتباع في المحال التجارية في الأسواق أو على العربات.

في شارع عمر المختار على مقربة من حديقة الجندي المجهول، يبيع سعد بشير (40 عاماً) الأيسكريم التي يصنعها، وقد تعلمها من خلال فيديوهات على «يوتيوب». واستفاد من إتقانه اللغة الإنكليزية كونه تخصص في الأدب الإنكليزي. كان قد بدأ تجربته الأولى خلال عيد الأضحى في أغسطس/ آب الماضي. ولاحظ إقبال أهالي مخيم النصيرات وآخرين على شراء الأيسكريم رولز. في السابق، كان يبيع المكسرات وغيرها من المواد الغذائية، إلا أنه واجه خسارة مالية كبيرة ليقرر تجربة بيع الأيسكريم رولز، وخصوصاً خلال فصلي الربيع والصيف والأعياد وذلك في شارع عمر المختار والشاطئ.

ويقول بشير لـ «العربي الجديد»: «أحب الأيسكريم منذ كنت طفلاً. تخرّجت من كلية التربية عام 2006، إلا أنني عملت في البناء وأحد المصانع والكثير من المهن الأخرى، من دون أن أتمكن من إيجاد وظيفة في مجال تخصصي. في الوقت الحالي، أبيع الأيسكريم رولز التي تشكل مصدر رزق جيد لي خلال فصلي الربيع والصيف، إلا أنني أواجه مشكلة خلال فصل الشتاء».

ويشير بشير إلى أن الأيسكريم رولز تجذب المارة. البداية لم تكن سهلة. اضطر إلى استدانة ثمن ماكينة التبريد إذ لم يكن يملك المال لشرائها إلا أنه تمكن من سداد دينه بعد ثلاثة أشهر من بدء مشروعه. واتفق مع أحد المحال حيث يقف على مدى بالكهرباء في مقابل بدل مادي يومي. بالإضافة إلى بشير، كثيرون هم الذين لجأوا إلى صناعة الأيسكريم رولز وتلك العادية بنكهات مختلفة. من بين هؤلاء إيهاب النعسان (35 عاماً) الذي بدأ صناعة الأيسكريم قبل ثلاثة أعوام، إلا أنه توقف عن العمل عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا الجديد وفرض الكثير من الإجراءات خشية للحد من تفشيه. اختار العمل على مقربة من حديقة محاذية لحي الشجاعية.

خصص النعسان غرفة داخل منزله في حي الشجاعية لصناعة الأيسكريم. وعلى غرار آخرين، يواجه مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، الأمر الذي يدفع البعض إلى شراء الثلج من مصانع الثلج التي تنتشر في القطاع وتعمل على مدار الساعة وتعتمد على مولدات كهربائية ضخمة. يشار إلى أن البعض يعجز عن شراء أكياس الثلج بسبب كلفتها. يعمد النعسان إلى إعداد الثلج في منزله. ويقول لـ «العربي الجديد»: «الكلفة كبيرة بسبب بدل المولد الكهربائي وأحياناً شراء الثلج. في الوقت نفسه، هذا العمل هو مصدر رزقي لإعالة أطفالي الأربعة». في الوقت نفسه، يلفت إلى أنه مشروع موسمي. في فصل الشتاء، يعمد إلى صناعة الحلويات والسحلب، إلا أن الإقبال عليها أقل من الأيسكريم.

قبل خمس سنوات، كان النعسان يعمل في أحد مصانع إنتاج الحلويات والأيسكريم خلال فصل الصيف. إلا أن المصانع المحلية التي تنتج الأيسكريم واجهت خسائر كبيرة بسبب ساعات انقطاع التيار الكهربائي طويلة، والاضطرار إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والبيع. وكانت النتيجة تسريحه من عمله ليبقى عاطلاً عن العمل لمدة عامين.

من جهته، بدأ عامر زايد (29 عاماً) بيع الأيسكريم وشراب الليمون المثلج منذ مارس/ آذار الماضي في حي الشيخ رضوان، وافتتح محلاً صغيراً حيث يعد الأيسكريم والشراب. ويملك وشقيقه الأصغر زياد (23 عاماً) عربة متنقلة ويبيعان ما يصنعانه في المتنزهات القريبة وأماكن تجمع الأطفال في حي الشيخ رضوان ومنطقة الصفطاوي.

كان زايد يعد المشروبات في أحد المطاعم التي أغلقت قبل عام وسط مدينة غزة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وقلة الإقبال عليها. وكان قد تعلم إعداد المشروبات والأيسكريم عبر يوتيوب. وبقي عاطلاً عن العمل لمدة 7 أشهر إلى أن قرر وشقيقه بدء مشروع ما.

يستمتعون بتناول الأيسكريم (محمد الحجار)

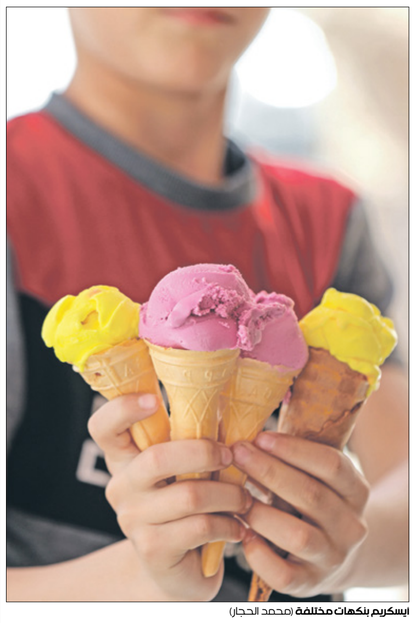
أيسكريم بنكهات مختلفة (محمد الحجار)

في عام 1973 أُتيح للنساء الحقّ في البتّ في شؤون أجسادهنّ

شهد عام 2021 سنّ 108 تشريعات وقيود على الإجهاض في 19 ولاية

لإجهاض عملياً، أو اللواتي يطلبن أدوية لإنجاز الإجهاض في المنزل. وفي هذا السياق، بدأ مشرّعون في ولاية ميسوري، في مطلع العام الحالي، بالعمل على قانون يسمح لأيّ فرد، حتى لو لم تكن تربطه أيّ علاقة بالمرأة التي تسعى إلى إنهاء حملها، بمقاضاة أيّ شخص آخر يساعدها على عبور حدود الولاية للحصول على خدمات الإجهاض في ولاية أخرى. وحالياً، أوقف الاقتراح التشريعي في البرلمان، لكنّه من المتوقع أن يستعيد زخمه في حال أسقطت المحكمة الدستورية الحقّ الدستوري للنساء الأميركيات في الإجهاض.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

محاميات المغرب غير ممثّلات رغم «المساواة» في القانون

المساواة بين المرأة والرجل التي يتضمنها الدستور المغربي وقانون مهنة المحاماة لم تنعكس على وجود المرأة في الهيئات الممثلة للمحامين في المغرب، إذ إن حضورها ما زال ضعيفاً

الرباط ـ **عادل نجدي**

قبل عام من انتخابات الهيئات الممثلة للمحامين في المغرب، تجدد النقاش حول حجم حضور النساء في هياكل تلك الهيئات، في إطار المساعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان وصول المرأة إلى مراكز القرار. وقبل نحو 11 عاماً، أقر الدستور المغربي مبدأ المناصفة والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإذ استبشرت الحركة النسائية والحقوقية بذلك المكسب الدستوري خيراً، خابت آمال المئات من المحاميات بسبب عدم تحقق الكثير على مستوى حضورهن في مراكز قرار الهيئات المهنية.

وتقول المحامية بهيئة وجدة والنائبة البرلمانية السابقة سليمة فراجي إن «هيئات المحامين في المغرب، كونها نموذجاً لهيئات حقوقية، يفترض أن تشجع تقلد المحاميات مناصب المسؤولية احتراماً لمبدأ تكافؤ الفرص، وما تستلزمه المواثيق الدولية ومبادئ الدستور التي تنص على المناصفة، لكن واقع الممارسة يؤكد عكس ما يتم الترويج له من شعارات». وتوضح وجدة في حديثها لـ «العربي الجديد» أن مهنة المحاماة «خير مثال على انعدام تمثيل المرأة على اعتبار أن المحامية نفسها لا تصوت للمرأة، والمعوقات الاجتماعية الثقافية ما زالت جاثمة على العقول والصدور، والتعصب القبلي الإثني الحزبي والإيديولوجي ما زال موجوداً في الألوعي».

هيئات المحامين في المغرب يفترض أن تشجع تقلد المحاميات مناصب المسؤولية (فرانس برس)

المعوقات الاجتماعية الثقافية ما زالت جاثمة على العقول والصدور

قانون المهنة واعرافها لا يميزان بين الرجل والمرأة

الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة لتولي المسؤولية في مؤسسات المهنة».

وبلغة الأرقام، تكشف أشتاتو خلال حديثها لـ «العربي الجديد» أن أعداد المنخرطات في مجلس هيئة المحامين لم تتجاوز 19 عضوة، في حين يبلغ عدد الرجال 137 عضواً. وعلى الرغم من أن المحاماة مهنة الدفاع عن الحقوق والحريات، وعلى رأسها المساواة ونبذ أشكال التمييز مهما كان نوعه، ترى «شبكة المحاميات والمحامين» المنضوية تحت لواء «فدرالية رابطة حقوق النساء» أن ما كشفت عنه نتائج الانتخابات المهنية المنظمة خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2021 هو أن «الطابع الحقوقي لهذه المهنة وعراقة دورها في هذا المجال وطنياً لم يفلحا بعد في هزم الجوانب السلبية في موروثنا الثقافي المثقل باللامساواة، وتهميش أي دور للمرأة مهما علا مستواها الثقافي، واكتسابها للكفاءة المهنية التي تؤهلها لتبوؤ شرف عضوية إحدى المؤسسات المهنية».

وترى أشتاتو أن هناك عوامل عدة تقف وراء ضعف وصول المحاميات إلى مجالس الهيئات المهنية؛ فبالإضافة إلى الموروث الثقافي والعقلية الذكورية والاعتبارات الأخرى المتعلقة بالحزبية والتعصب القبلي والإيديولوجيا هناك الصور النمطية وعدم الإيمان بكفاءة المرأة المحامية وجدارتها لتولي المسؤوليات. تضيف: «للأسف، الكتلة الناخبة مسؤولة عن هذه الصور النمطية»، مشيرة إلى أن «غالبية المحاميات لا يصوتن لزميلاتهن في المهنة».

وفي وقت تنتقد أشتاتو القانون المنظم لمهنة المحاماة في المغرب، على اعتبار أن بعض مواده تتسم بالتمييز بين الجنسين في نصوصها، ترى «شبكة المحاميات والمحامين» أن القانون رقم 28,08 المنظم للمهنة، وفي ظل ضعف الموجه الحقوقي في المسلكيات الانتخابية المهنية للمحاماة، ساعد هو الآخر في إضعاف أو غياب حضور المرأة المحامية في المؤسسات المهنية».

وتوضح الشبكة أن القانون المنظم لمهنة المحاماة بشكله الحالي «لم يفلح في النأي بالنساء المحاميات المغربيات عن التمييز في ما أقره من فئوية ذكورية لتشكيلة مجالس هيئات المحامين التي أوردتها المادة 88 منه، ومن دون مراعاة لحضور المرأة المحامية ضمن تلك الفئات بموجب نص قانوني يلزم بذلك».

في المقابل، يقول نقيب المحامين بخريبكة (وسط المغرب) علال البصراوي إنه بعد جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ورفع كل التحفظات عليها واعتماد دستور 2011 وما نص عليه في الفصلين 19 و164 بخصوص مساواة الرجل والمرأة ومناهضة التمييز، وبعدما اعتمدت جل المؤسسات والهيئات مقاربة النوع ولجأت إلى نظام «الكوتا»، لم تتمثل بعد هيئات المحامين لتلك المقتضيات الدستورية والمرجعية الحقوقية، وما زال تمثيل النساء ضعيفاً في المجالس، أما على مستوى منصب نقيب المحامين فهو منعدم. ويدعو البصراوي، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، إلى إدماج نظام «الكوتا» كآلية مؤقتة تضمن تمييزاً إيجابياً لفائدة النساء.

تخليد لذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية في هولندا

تحرص اليابان على تخليد ذكرى ضحايا هيروشيما

زهرة لضحايا كرواتيا

روسيا لم تنس ضحاياها

الحرب العالمية
ضحايا في أذهان العالم وقلوبهم

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يومي 8 و9 مايو/ أيار من كل عام وقتاً للتذكر والمصالحة. ففي وقت تقرّ فيه بأن كلاً من الدول الأعضاء يمكن أن تحدد لنفسها أياماً تحتفل فيها بذكرى النصر والتحرير، تدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى الاحتفال سنوياً بأحد هذين اليومين أو بكليهما بطريقة ملائمة، إجلالاً لذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية.

وأكدت الجمعية العامة أن هذا الحدث التاريخي قد هيّأ الظروف لإنشاء الأمم المتحدة، التي قصد بها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، وأهابت بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توحد جهودها في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري في ذلك، وأن تبذل الجهود كافة من أجل تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبطريقة لا يتهدد بها السلام والأمن الدوليان.

قبل 77 عاماً، انتهت الحرب العالمية الثانية من دون أن تنتهي النزاعات والحروب حول العالم. ويستمر الناس في إحياء ذكرى الضحايا، في محاولة لتذكر ما عانوه خلال حرب قاسية. ويضيف إليها السياسيون عبارات النصر على الظلم. إلا أن السنوات التالية، وحتى تلك الأحدث، ساهمت في خلق المزيد من الضحايا الذين يحتاجون إلى مناسبات جديدة لتخليد ذكراهم.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

قرع لجرس السلام في الصين

نصب تذكاري ومدافع تخليداً لضحايا الحرب العالمية الثانية في أوكرانيا

هنا وقع أول هجوم للنازيين على بولندا